التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل التاسع

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مبرمج ومخطط على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني في هاتين المنطقتين إلحاقاً تاماً بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أصبح هذا الاقتصاد تابعاً وخاضعاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة، ويتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله.

وقد أدت سياسات وممارسات الاحتلال إلى إيجاد تشوهات واختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية للمناطق الفلسطينية، حيث أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من الأوامر والتعليمات العسكرية التي هدفت إلى الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الاستحواذ عليها ووضعها تحت تصرف الاقتصاد والسياسة الإسرائيلية، والإبقاء على المناطق المحتلة كسوق محمي لصالح المنتجين الإسرائيليين.

كما عانى الاقتصاد الفلسطيني كثيراً من السياسات والإجراءات العديدة التي تعرض لها خلال سنوات الاحتلال الطويلة، فيما يتعلق بانفتاح السوق الفلسطينية على السوق الإسرائيلية؛ فقد كان لهذه السياسات تأثيرها السلبي على مستويات الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني.

وتشير النتائج إلى نجاح سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهدافها، وذلك رغم حدوث بعض الارتفاع في مستويات المعيشة للمواطنين الفلسطينيين، والذي نجم في جزء منه عن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وليس عن نمو حقيقي في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

وجاء التوقيع على البروتوكول الاقتصادي (بروتوكول باريس) عام 1994 على إثر اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) عام 1993، ليحدد وينظم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، وإلى حدٍ ما مع اقتصادات الدول العربية والدول الأخرى. وفي الحقيقة، فإن التجربة أثبتت أن البروتوكول الاقتصادي لم يغير في الواقع تركيبة العلاقات الاقتصادية التي فرضها الاحتلال إلا من ناحية الشكل، فقد استمرت "إسرائيل" في سيطرتها على المعابر من ناحية دخول وخروج الواردات والصادرات من البضائع والمواد الخام، كما أن الترتيبات المالية الناجمة عن اتفاق باريس الاقتصادي مكَّنَت السلطات الإسرائيلية من التحكم بالموارد المالية للسلطة الفلسطينية، وخاصةً الحق في تحصيل إيراداتها بشكل مباشر. هذا بالإضافة إلى عملية إقفال المعابر المختلفة بشكل مزاجي وانتقامي، فقد استخدمت المعابر كورقة ضغط سياسية واقتصادية، مما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني نتيجةً لذلك.

يعتمد الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية على علاقتها بـ"إسرائيل"، حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، خصوصاً فيما يتعلق بأموال الضرائب التي تُحصلها "إسرائيل" ثم تعيدها إلى السلطة الفلسطينية، وتشكل حوالي 60% من إجمالي الضرائب التي تجمعها السلطة الفلسطينية، كما يعتمد على علاقة السلطة بالدول المانحة العربية والغربية، والتي مولت العديد من المشاريع والبنية التحتية، بالإضافة إلى دورها في تمويل الموازنة العامة للسلطة.

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2006، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أعطت لحركة حماس أغلبية شكلت بموجبها الحكومة الفلسطينية، حصاراً شاملاً غير مسبوق من قِبَل "إسرائيل" ودول العالم الأخرى، وهو الأشد والأكثر قسوة منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، فقد استخدم الحصار كعقاب جماعي للشعب الفلسطيني في الداخل وكانت له نتائج كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث خسر هذا الاقتصاد حوالي خُمس الناتج المحلي الإجمالي المتحقق عام 2005، وبناء عليه تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفعت نسبة البطالة والفقر وتعمقت حالة الركود الاقتصادي التي كان يعاني منها سابقاً.

لقد مرَّ الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بظروف صعبة قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة وتشكيل حركة حماس لحكومتها في العام 2006، حيث تعمقت وزادت صعوبتها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، فقد عملت "إسرائيل" على اتباع سياسة الحصار المطول وفصل المناطق عن بعضها البعض، والتدمير المبرمج للمؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في داخل "إسرائيل"، كما ماطلت في دفع المستحقات الفلسطينية العائدة من الضرائب والرسوم، واستمرت في بناء جدار الضم والعزل، مما أدى إلى إغلاق مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ووضع عقبات دائمة أمام تنقل المواطنين وتقييد حريتهم في استغلال أراضيهم. ويُقدِّر بعض الاقتصاديين الخسائر المباشرة وغير المباشرة، التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بحوالي 15 مليار دولار.

وتعكس الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وعمق انكشافه للخارج واعتماده بشكل أساسي على المساعدات الخارجية، وخاصةً في تمويل موازنة السلطة الفلسطينية وغيرها من المشاريع التي تهم المواطن الفلسطيني في الداخل وتعمل على رفع مستوى معيشته.

وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، يمكن الاعتماد عليها، عن المؤشرات الاقتصادية لعام 2006، بسبب تعقيدات الوضع الداخلي في الأراضي الفلسطينية، وعدم انتظام عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث يصعب إنتاج بيانات دقيقة عما يدور في الداخل الفلسطيني في هذا التوقيت. ومع ذلك، فإن البيانات الأولية الصادرة تشير إلى تراجع في معظم هذه المؤشرات.

أولاً: الحسابات القومية

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2006، إلى استمرار التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من العام 2006، فقد بلغت نسبة التراجع ما مقداره 11.6% عن الربع الذي سبقه، وكان الربع الثالث من العام نفسه قد سجّل تراجعاً بنسبة 6.9% عن الربع الثاني من العام 2006. كما سجّل الربع الرابع من العام 2006 تراجعاً عن مثيله من العام 2005 بلغت نسبته 21.2%. وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 4,442.7 مليون دولار في العام 2005 إلى 4,150.6 مليون دولار في العام 2006، أي بما نسبته 6.6% تقريباً.

وقد حدث تراجع في معظم الأنشطة الاقتصادية كالتعدين، والصناعة التحويلية وإمدادات الكهرباء والماء، ونشاط الإنشاءات، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات، والأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، ونشاط المطاعم والفنادق، ونشاط التعليم، ونشاط الصحة والعمل الاجتماعي، ونشاط الإدارة العامة والدفاع.

ثانياً: القطاعات الاقتصادية

طبقاً للتقديرات الأولية المتوفرة عن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه والربع المقابل له من العام 2005، فقد تذبذبت القيمة المضافة الحقيقية لكافة القطاعات الاقتصادية بين ارتفاع وانخفاض وبنسب متفاوتة.

1. الزراعة وصيد الأسماك:

تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك قد سجّل نمواً مهماً خلال الربع الرابع من العام 2006 بنسبة وصلت إلى 14.8% عن الربع الثالث من العام نفسه، فقد ارتفع من 80.9 مليون دولار إلى 92.9 مليون دولار؛ حيث يبدو أن إضراب العاملين في القطاع الحكومي قد أدى إلى توجه بعضهم للعمل المؤقت في الزراعة، فقد كان الإنتاج الزراعي وخاصةً محصول الزيتون جيداً. وسجّل إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع خلال الربع الرابع من العام 2006 نمواً نسبته 20.6% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، حيث ارتفع من 77 مليون دولار إلى 92.9 مليون دولار. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع القيمة السنوية لقطاع الزراعة وصيد الأسماك في العام 2006 إلى 334 مليون دولار بعد أن كانت 312.6 مليون دولار في العام 2005، أي بارتفاع قدره 6.8%. ومثّلت مساهمة هذا القطاع 8% من إجمالي الناتج المحلي.

جدول 9/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي للأرباع الخاصة بعام 2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	القيم السنوية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الزراعة وصيد السمك	**334**	**71.1**	**89.1**	**80.9**	**92.9**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**531.1**	**119.3**	**134.6**	**144.2**	**133**
– التعدين واستغلال المحاجر	18	4	4.6	4.9	4.5
– الصناعة التحويلية	444	99.8	112.5	120.5	111.2
– إمدادات المياه والكهرباء	69.1	15.5	17.5	18.8	17.3
الإنشاءات	**104**	**27.5**	**27.2**	**24.7**	**24.6**
تجارة الجملة والتجزئة	**382.7**	**92.3**	**93.9**	**102.8**	**93.7**
النقل والتخزين والاتصالات	**466**	**121.7**	**114.5**	**115.8**	**114**
الوساطة المالية	**186.7**	**46.9**	**46.2**	**46.8**	**46.8**
الخدمات	**1,051.8**	**291.5**	**296.4**	**254.2**	**209.7**
– الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	447.8	107.4	107.8	120.3	112.3
– أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	43.3	11.1	11	10.8	10.4
– المطاعم والفنادق	67	17.2	23.5	14.6	11.7
– التعليم	311.2	98.2	96.7	69.4	46.9
– الصحة والعمل الاجتماعي	182.5	57.6	57.4	39.1	28.4
الإدارة العامة والدفاع	**737.4**	**220.9**	**202.4**	**184.1**	**130**
الخدمات المنزلية	**8.6**	**2.2**	**2.2**	**2.1**	**2.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	–138.4	–34.4	–34	–34.7	–35.3
زائد: الرسوم الجمركية	183.6	59.2	44.8	39.8	39.8
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	303.1	93.4	85.9	66.8	57
الناتج المحلي الإجمالي والربعي	**4,150.6**	**1,111.6**	**1,103.2**	**1,027.5**	**908.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي سنة 2006 (بالمليون دولار)

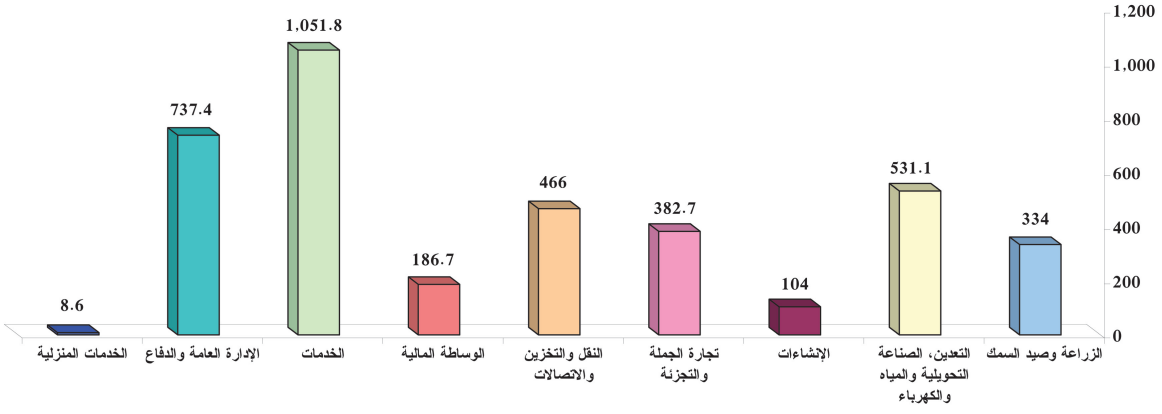

2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة التعدين والصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، تراجعاً بما نسبته 7.8%، فقد تراجعت قيمة هذا القطاع من 144 مليون دولار لتصل إلى 133 مليون دولار. كما تراجع إجمالي القطاع في الربع الرابع من العام 2006 عن الربع المقابل له في العام 2005 تراجعاً طفيفاً نسبته أقل من 1%، فقد تراجع من 134 مليون دولار إلى 133 مليون دولار. وحسب التقديرات الأولية فقد تراجعت القيمة السنوية لهذا القطاع من 564.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 531.1 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة 6% تقريباً. هذا ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 12.8%. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع، فقد كان الحجم الأكبر لقطاع الصناعات التحويلية الذي شكل ما نسبته 83.6% من إجمالي نشاط التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، وبما قيمته 444 مليون دولار من إجمالي القطاع، ومثّل قطاع إمدادات المياه والكهرباء ما نسبته 13% من إجمالي القطاع وبقيمة قدرها 69 مليون دولار، تبعه قطاع التعدين بنسبة مشاركة تساوي 3.4% من إجمالي القطاع وقيمة قدرها 18 مليون دولار.

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4% خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت القيمة من 24.7 مليون دولار إلى 24.6 مليون دولار، في حين حقق هذا القطاع تراجعاً نسبته 14.3% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، حيث تراجعت القيمة من 28.7 مليون دولار إلى 24.6 مليون دولار، كما تراجعت القيمة السنوية من 119.4 مليون دولار في العام 2005 إلى 104 ملايين دولار في العام 2006، أي

بنسبة 12.9% تقريباً. هذا ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 2.5%.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

سجّل إجمالي القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بما نسبته 8.9% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت القيمة من 102.8 مليون دولار إلى 93.7 مليون دولار، كما شهد هذا القطاع تراجعاً طفيفاً في الربع الرابع من العام 2006 عن الفترة نفسها من العام 2005، وبما نسبته 0.4%، حيث تراجع من 94.1 مليون دولار إلى 93.7 مليون دولار. وبشكل عام فقد ازدادت القيمة السنوية لهذا القطاع بنسبة 2.4%، حيث ارتفعت من 373.9 مليون دولار في العام 2005 إلى 382.7 مليون دولار في العام 2006، وبمساهمة نسبتها 9.2% من إجمالي الناتج المحلي.

5. النقل والتخزين والاتصالات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بما نسبته 1.6% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته، حيث تراجعت القيمة من 116 مليون دولار إلى 114 مليون دولار، كما شهد هذا القطاع نمواً طفيفاً في قيمة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي نسبته 1%، حيث نمت هذه القيمة من 461 مليون دولار في العام 2005 إلى 466 مليون دولار في العام 2006. ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 11.2%.

6. الوساطة المالية:

سجّل اجمالي القيمة المضافة لأنشطة الوساطة المالية ثباتاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث وصلت القيمة إلى 46.8 مليون دولار، في حين تمَّ تسجيل تراجع نسبته 8.4% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005. أما القيمة الإجمالية لهذا القطاع فقد تراجعت تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4% تقريباً خلال العام 2006 بالمقارنة مع العام 2005، حيث بلغت 186.7 مليون دولار بعد أن كانت 187.4 مليون دولار، وبمساهمة نسبتها 4.5% من إجمالي الناتج المحلي.

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه بلغت نسبته 18%، حيث تراجعت قيمته من 254 مليون دولار إلى 210 ملايين دولار، كما تراجعت قيمة هذا القطاع في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2005 بما نسبته 27%، حيث تراجعت القيمة من 287 مليون دولار إلى 210 ملايين دولار. أما القيمة السنوية لهذا القطاع فقد تراجعت من 1,100 مليون دولار في نهاية العام 2005 إلى 1,052 في العام 2006 أي بما نسبته 4.5%. ومثّل قطاع الخدمات ما نسبته 25.3%

من إجمالي الناتج المحلي لعام 2006.

وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع، فقد كان للأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية النصيب الأكبر، حيث ساهمت بما نسبته 42.6% من قطاع الخدمات في العام 2006، وبقيمة إجمالية قدرها 448 مليون دولار مثّلت 10.8% من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه. كما تراجعت قيمة هذا القطاع خلال الربع الرابع من العام 2006 عن الربع الثالث من العام نفسه بما نسبته 6.7%، حيث تراجعت هذه القيمة من 120 مليون دولار إلى حوالي 112 مليون دولار. أما القيمة السنوية لهذا القطاع فقد حققت نمواً طفيفاً بنسبة 0.2%، حيث ارتفعت من 446.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 447.8 مليون دولار في العام 2006.

واحتل نشاط التعليم المركز الثاني في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث ساهم بما نسبته 29.6% من قطاع الخدمات، وبقيمة إجمالية قدرها حوالي 311 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. وقد تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 عما كانت عليه في الربع الثالث من العام نفسه تراجعاً كبيراً بلغت نسبته 32%، وبقيمة قدرها 22.5 مليون دولار. وبمقارنة قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 مع الربع المقابل له من العام 2005 نجد أن هناك تراجعاً كبيراً بلغت نسبته 48.6%، حيث تراجعت من 91 مليون دولار إلى 47 مليون دولار. كما أن القيمة السنوية لهذا النشاط تراجعت من 342 مليون دولار في العام 2005 إلى 311 مليون دولار في العام 2006، أي بما نسبته 9%.

واحتل نشاط الصحة والعمل الاجتماعي المركز الثالث في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث بلغ إجمالي قيمته السنوية حوالي 182 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 17% من القيمة السنوية لقطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 4.4% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2006. وقد تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 عما كانت عليه في الربع الثالث من العام نفسه بما نسبته 27.4%، إذ تراجعت قيمته من 39.1 مليون دولار إلى 28.4 مليون دولار. كما تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع نفسه من العام 2005 بما نسبته 51.9%، حيث تراجعت من 59.1 مليون دولار إلى 28.4 مليون دولار. وبمقارنة القيمة السنوية لهذا النشاط في نهاية العام 2006 مع قيمته في نهاية العام 2005 نجد أنها تراجعت بما نسبته 8.6%، حيث تراجعت من 199.6 مليون دولار إلى 182.5 مليون دولار.

واحتل قطاع المطاعم والفنادق المركز الرابع في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث بلغ إجمالي قيمته السنوية حوالي 67 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 6.4% من القيمة السنوية لقطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006. وقد شهد هذا النشاط تراجعاً في قيمته في الربع الرابع من العام 2006 عن الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت قيمته من 14.6 مليون دولار إلى 11.7 مليون دولار أي بما نسبته 20%. كما تراجعت قيمة

هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، وبما نسبته 34.6%، حيث تراجعت قيمته من 17.9 مليون دولار إلى 11.7 مليون دولار. أما القيمة السنوية لهذا النشاط فقد تراجعت بما نسبته 1.5%، أي من 68 مليون دولار في العام 2005 إلى 67 مليون دولار في العام 2006.

النشاط الأخير في قطاع الخدمات هو أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، التي بلغت قيمتها السنوية حوالي 43 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 4% تقريباً من قطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. وقد كانت قيمة هذه الأنشطة في الربع الرابع من العام 2006 مساوية تقريباً لقيمتها في الربع الثالث من العام نفسه، حيث كانت هذه القيمة حوالي عشرة ملايين دولار. كما أن قيمة هذه الأنشطة في العام 2006 كانت مساوية تقريباً لقيمتها في العام 2005.

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجّل إجمالي القيمة المضافة لنشاط الإدارة العامة والدفاع تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه نسبته 29.4%، فقد تراجع من 184 مليون دولار إلى 130 مليون دولار. كما تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع نفسه من العام 2005 بما نسبته 43.8%، حيث تراجعت من 231.2 مليون دولار إلى 130 مليون دولار. وقد بلغت القيمة السنوية لهذا القطاع في العام 2006 حوالي 737 مليون دولار، مثّلت ما نسبته 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006. وشهد هذا القطاع تراجعاً في قيمته السنوية في العام 2006 عما كان عليه الوضع في العام 2005 بلغت نسبته 7.5%، حيث تراجع من 796 مليون دولار إلى 737 مليون دولار في نهاية العام 2006. وقد رافق هذا التراجع تعطل نسبي لأنشطة الحكومة وبالأخص في الضفة الغربية.

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير جدول 9/2 إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2004–2006 بالأسعار الثابتة، وكانت سنة الأساس هي 1997. وحسب التقديرات الأولية لعام 2006 فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2006 تراجع عما كان عليه في العام 2005 بما نسبته 9.7%، حيث تراجع من حوالي 1,264 دولاراً إلى 1,141 دولاراً تقريباً.

جدول 9/2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الخاصة بالأعوام 2004-2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالدولار)

السنة / الربع	2004	2005	2006
الربع الأول	300.7	301.4	308.4
الربع الثاني	298.4	309.4	304.8
الربع الثالث	331.8	329.6	281.5
الربع الرابع	315.3	323.8	246.7
التقدير السنوي	**1,246.2**	**1,264.2**	**1,141.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الخاصة بالأعوام 2004-2006 (بالدولار)

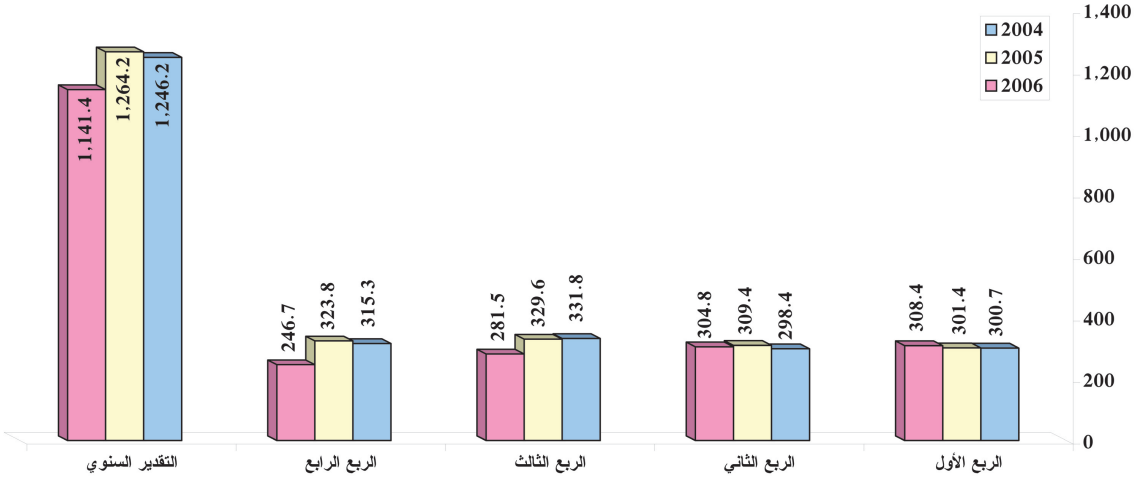

رابعاً: المالية العامة

أدت التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 إلى تحولات جذرية على كافة بنود الموازنة العامة، حيث لم يسبق أن شهدت الأراضي الفلسطينية بوجود السلطة الفلسطينية حصاراً اقتصادياً ومالياً كالذي عاشته خلال عام 2006. فقد تسبب الحصار في الوصول إلى أزمة مالية خانقة، عكست نفسها على حياة وعمل الأفراد والمؤسسات في الأراضي الفلسطينية وأثرت مباشرة على المالية العامة للسلطة. ويمكن ملاحظة ذلك عند تحليل العناصر المكونة لموازنة السلطة من إيرادات ونفقات وتمويل داخلي وخارجي.

جدول 9/3: التطورات المالية للسلطة الفلسطينية خلال سنتي 2005-2006 (بالمليون دولار)

البيان	2005		فعلي 2006	
	الموازنة	فعلي	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات	1,026.1	1,290.65	167.43	63.85
الإيرادات المحلية	384.06	476.36	98.75	63.85
– الإيرادات الضريبية	202.7	230.55	73.59	41.66
– الإيرادات غير الضريبية	181.36	245.81	25.16	22.19
إيردات المقاصة	642.04	814.29	68.68	0
رديات ضريبية (–)	0	-82.07	0	-5.39
صافي الإيرادات	1,026.1	1,208.58	167.43	58.46
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	2,153.08	1,924.7	431.05	404.04
إجمالي النفقات	2,027	1,649.84	370.25	374
الرواتب والأجور	907.79	1,000.96	277.1	288.77
– مدنيون	547.97	626.05	163.41	168.25
– عسكريون	359.82	374.91	113.69	120.52
نفقات جارية ورأسمالية أخرى	859.29	614.2	92.38	83.76
نفقات تطويرية	259.92	34.68	0.77	1.47
صافي الإقراض	126.08	274.86	60.8	30.04
الرصيد	-1,126.97	-716.12	-263.63	-345.59
التمويل الخارجي	1,162	348.53	157.76	102.27
الرصيد بعد التمويل الخارجي	35.03	-367.59	-105.87	-243.32

المصدر: وزارة المالية / السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول 9/4: خلاصة الإيرادات والنفقات خلال سنة 2006، تقديرات أولية (بالمليون دولار)

إجمالي الإيرادات	**357.83**
الإيرادات المحلية	**289.15**
– الإيرادات الضريبية	205.26
– الإيرادات غير الضريبية	83.89
إيرادات المقاصة	**68.68**
رديات ضريبية (–)	**-6.23**
صافي الإيرادات	**351.6**
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**1,728.04**
إجمالي النفقات	**1,573.62**
الرواتب والأجور	**1,181**
– مدنيون	678.19
– عسكريون	502.81
نفقات جارية ورأسمالية أخرى	**384.14**
نفقات تطويرية	**8.48**
صافي الإقراض	**154.42**
الرصيد	**-1,376.44**
التمويل الخارجي	**721.71**
مصادر تمويل أخرى	**588.74**
تحويل مقاصة من المتأخرات السابقة	0
تمويل من البنوك التجارية	–100.3
صندوق الاستثمار الفلسطيني	184.24
تأمينات نقدية / صندوق الاستثمار الفلسطيني	11.05
صافي التغير في المتأخرات	493.75

المصدر: وزارة المالية / السلطة الوطنية الفلسطينية.

1. الإيرادات العامة:

يتضح من خلال البيانات الأولية المنشورة حول الأداء المالي للعام 2006 استمرار التراجع في حجم الإيرادات العامة التي تم توريدها لحساب وزارة المالية، حيث بدأ هذا التراجع في الربع الأول من العام 2006، وازدادت حدته في الربع الثاني من العام نفسه. فقد تراجع صافي الإيرادات العامة من 167.4 مليون دولار في الربع الأول إلى 58.5 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 65.1%، وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2005 فإن نسبة التراجع تكون قد وصلت إلى حوالي 75%. أما بالمقارنة مع أرقام العام 2005 للإيرادات، نجد بأن صافي الإيرادات تراجع من 1,208.6 مليون دولار إلى 351.6 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 70.9%. وبتحليل المصادر الرئيسية للإيرادات العامة، نجد أن السبب الرئيسي لهذا التراجع يعود إلى توقف السلطات الإسرائيلية عن تحويل إيرادات المقاصة الشهرية إلى وزارة المالية الفلسطينية، فقد تراجعت إيرادات المقاصة من 814.3 مليون دولار في العام 2005 إلى 68.7 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة تراجع قدرها 91.6%. أما الإيرادات الضريبية فقد تراجعت من 230.6 مليون دولار في العام 2005 لتصل إلى 205.3 مليون دولار أي بما نسبته 11% تقريباً. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية من 245.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 83.9 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 65.9%.

خلاصة الإيرادات خلال سنة 2006 (بالمليون دولار)

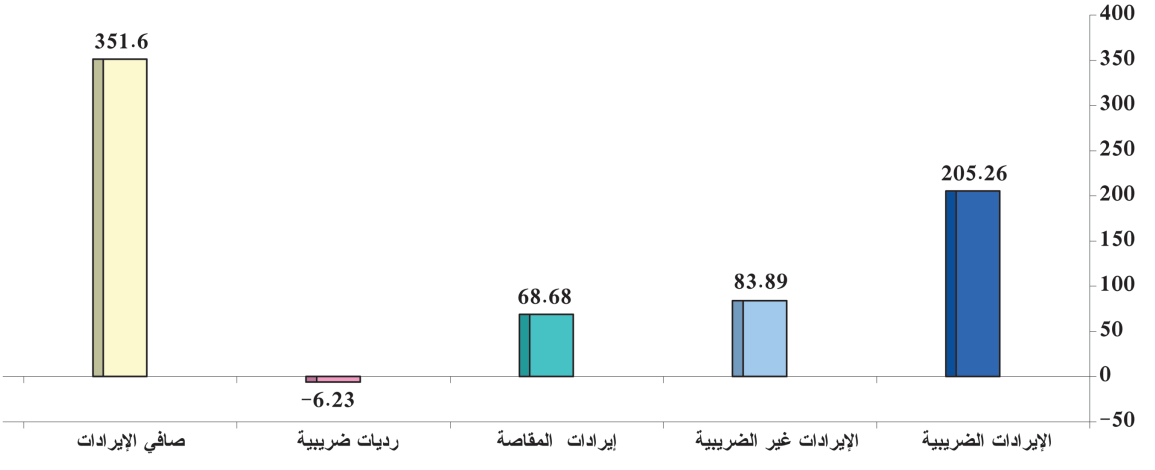

2. النفقات العامة:

واصلت النفقات العامة تراجعها خلال عام 2006 عما كان عليه الوضع في العام 2005، فقد تراجعت النفقات تبعاً لتراجع الإيرادات من 1,650 مليون دولار في العام 2005 إلى 1,574 مليون دولار في العام 2006، وبنسبة تراجع قدرها 4.6%. وقد مثّلت الرواتب والأجور ما نسبته 75%

من إجمالي النفقات (1,181 مليون دولار)، وهذا يشير إلى أن السلطة هي الموظف الرئيسي للقوى العاملة، كما يشير إلى عدم مرونة بند النفقات العامة في ميزانية السلطة. كما أن النفقات الجارية والرأسمالية الأخرى انخفض حجمها من 614 مليون دولار في العام 2005 إلى 384 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 37%. أما بند النفقات التطويرية فقد تراجع من حوالي 35 مليون دولار في العام 2005 إلى حوالي 8.5 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع 76% تقريباً، ويشير الانخفاض في قيمة هذا البند من الموازنة إلى عدم الاهتمام أو عدم كفاية الأموال الموجهة إلى مشاريع وخطط التطوير. وقد تراجع بند صافي الإقراض من 275 مليون دولار في العام 2005 إلى 154 مليون دولار في العام 2006 أي بما نسبته 44% تقريباً.

وبذلك فإن ميزانية عام 2006 تظهر عجزاً قبل التمويل قدره 1,376 مليون دولار في مقابل عجز مقداره 716 مليون دولار في العام 2005. وذلك على الرغم من تراجع حجم النفقات العامة بما نسبته 4.6%، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الإيرادات بنسبة أكبر بكثير من تراجع النفقات.

خلاصة النفقات وصافي الإقراض خلال سنة 2006 (بالمليون دولار)

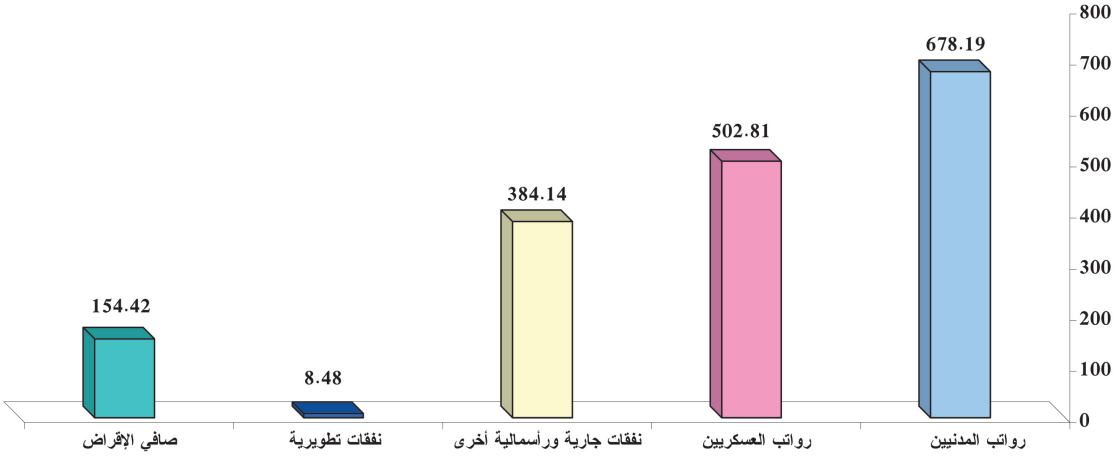

3. عوائد السلطة:

بلغت عائدات الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تجمعها "إسرائيل" سنة 2006 نحو 733 مليون دولار، لم تسلِّم منها للسلطة سوى 68 مليوناً قبل تشكيل حكومة حماس؛ كما تراجع النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فقد تراجعت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بنسبة 72.3% لتصل إلى حوالي 357.8 مليون دولار في العام 2006 بعد أن كانت 1,290.7 مليون دولار في العام 2005.

وفي الوقت الذي توقفت فيه "إسرائيل" عن دفع أموال السلطة المحتجزة لديها، توقفت أيضاً مساعدات الدول المانحة، مما أوقع الحكومة الفلسطينية في عسر مالي خانق اضطرها إلى التوقف

عن دفع رواتب موظفي القطاع العام وعن تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وخلال النصف الأول من العام 2006 لم تستلم الحكومة الفلسطينية إلا القليل من المساعدات، أما في النصف الثاني من العام فقد انتهجت سياسة بديلة لإيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، تمثّلت في قيام الاتحاد الأوروبي بإيصال المساعدات بشكل مباشر ودون المرور بقنوات الحكومة الفلسطينية، ولتحقيق ذلك أسست ما يسمى بالآلية الدولية المؤقتة التي نفذت عن طريق بنك HSBC، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتحويل ما مقداره 140 مليون دولار لتمويل الخدمات الصحية وتسديد جزء من ديون السلطة لـ"إسرائيل" الناتجة عن مشترياتها من البترول، بالإضافة إلى دفع جزء من رواتب موظفي القطاع العام.

جدول 9/5: مساعدات الدول المانحة خلال سنتي 2005-2006

الدول	2005	2006
المجموع (بالدولار)	1,189,151,934	718,767,116
الدول العربية	%14	%36
الاتحاد الأوروبي	%46	%33
أمريكا الشمالية	%20	%12
بلدان الشرق الأقصى	%7	%9
البلدان الأخرى	%13	%9

المصدر: تم حساب هذه النسب باستعمال أرقام وزارة التخطيط الفلسطينية.

وجدول 9/5 يظهر مساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية خلال العامين 2005 و2006. وبمقارنة حجم المساعدات بين العامين المذكورين، نجد أن إجمالي المساعدات انخفض في العام 2006 عما كان عليه الحال في العام 2005 بما نسبته 40% تقريباً، من حوالي 1,189 مليون دولار إلى 718 مليون دولار تقريباً. كما يظهر من الجدول أن نسبة مساهمات الدول المانحة قد اختلفت بين العامين المذكورين، فقد ارتفعت مساهمات الدول العربية من 14% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 36% في العام 2006، وفي المقابل انخفضت مساهمات الاتحاد الأوروبي من 46% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 33% في العام 2006. وفي السياق نفسه انخفضت نسبة المساعدات الأمريكية من 20% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 12% في العام 2006. ويلاحظ بأن الأهمية النسبية للبلدان المشاركة في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية انتقلت من الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية خلال عام 2006. كما أن نسبة مهمة من هذه المساعدات اتجهت إلى قنوات غير حكومية.

وبشكل عام، فإن الإحصائيات المتعلقة بالدعم الخارجي يجب أن تؤخذ بالكثير من الحذر،

حيث لا يخلو الأمر من التضارب بين المصادر المختلفة. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" وأمريكا وحلفائهما على الشعب الفلسطيني وحكومة حماس استلزم إيجاد آليات بديلة لإيصال الدعم، بحيث لا تصل معظم المبالغ إلى وزارة المالية الفلسطينية. وتجد الكثير من هذه المبالغ طريقها إلى وكالات ومؤسسات غير حكومية، وهو ما يجعل من الصعب التأكد من حجمها، كما يفتح أبواب الفساد المالي.

إن مبلغ 1,189 مليوناً المشار إليه أعلاه باعتباره مساعدات الدول المانحة يتضمن المساعدات التي قدمت مباشرة لدعم ميزانية السلطة سنة 2005 وهي تقدر بنحو 350 مليون دولار، أما المبلغ المتبقي فيشمل المساعدات غير المباشرة التي قدمت لدعم المشاريع والبنية التحتية. غير أن المبلغ المشار إليه للدعم سنة 2006 والذي يُقدر بنحو 718 مليون دولار، قد وُجِّه لدعم ميزانية السلطة. وهو ما يُفسر حديث البنك الدولي والأمم المتحدة عن أن مبلغ الدعم الذي حصلت عليه السلطة قد تضاعف سنة 2006، مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي يقدر المبلغ الذي حصلت عليه السلطة بنحو 747 مليون دولار. ووفق أرقام الصندوق فقد حصلت الحكومة الفلسطينية على 234 مليوناً، منها 181 مليوناً جاءت من البلاد العربية، ووصل إلى مكتب الرئيس عباس 294 مليوناً، منها 275 مليوناً من البلاد العربية، ووصل عن طريق الآلية الدولية المؤقتة 172 مليوناً، كما وصل 49 مليوناً عن طريق الإغاثة الانتقالية الطارئة التي تديرها المفوضية الأوروبية.

وقد يُسهم في توضيح الصورة حول المبالغ التي قُدِّمت، من دون أن تمر من بوابة الحكومة أو رئاسة السلطة، أن المصادر الأوروبية (انظر مثلاً الموقع الإلكتروني للخارجية البريطانية) تذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم دعماً للشعب الفلسطيني يبلغ 680 مليون يورو (نحو 815 مليون دولار) خلال سنة 2006. كما أن هناك مبالغ كبيرة تم الحصول عليها من إيران ومن الشعوب العربية والإسلامية، ومن خلال مؤسسات العمل الخيري، حيث كان يتم من خلالها دعم صمود الشعب الفلسطيني وإقامة المشاريع المختلفة. ولذلك فليس من المستغرب أن يعطي سلام فياض (وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية) تقديراً لحجم المساعدات الخارجية لسنة 2006 يصل إلى 1,350 مليوناً. وقد عوّضت هذه المساعدات، إلى حدٍ ما، عدم تسديد "إسرائيل" لأموال الفلسطينيين التي تجمعها من الضرائب، وقلّلت من حالة الانهيار الكارثية التي كانت مرتقبة بسبب الحصار. وعلى هذا فإن الكثير من المساعدات كانت تُصرف في الجوانب الإنسانية، ولم تكن تأخذ طريقها إلى ميزانية السلطة أو مشاريعها. وهذا يفسر كيف أن 16% من المساعدات الأوروبية كانت مساعدات إنسانية سنة 2005، بينما بلغت النسبة 56% سنة 2006. ويُفهم في ضوء ذلك أيضاً أن إنفاق الحكومة على المشاريع قد انخفض سنة 2006 من 330 مليوناً إلى 180 مليوناً فقط.

4. مديونية السلطة:

بلغت الديون على السلطة حتى نهاية العام 2006 حوالي 1,772 مليون دولار، منها 1,061 مليون دولار ديون خارجية، و66 مليون دولار فوائد وأقساط البنوك، و550 مليون دولار حسابات مكشوفة للبنوك، و95 مليون دولار نفقات أخرى، وما سدد من الديون كان حوالي 150 مليون دولار.

ومن المعروف أن ديون البنوك غير قابلة للاستدامة، وتشكل خدمة هذه الديون عبئاً إضافياً على خزينة السلطة. ونتيجة لذلك، فقد عمدت بعض البنوك إلى احتجاز جزء من الإيرادات التي كان يتم إيداعها لديها لتخفيض هذه المديونية، مما فاقم من أزمة السيولة.

كما بلغت قيمة الرواتب المستحقة السداد للعاملين في السلطة الفلسطينية قرابة 500 مليون دولار حتى نهاية العام 2006. وبلغت مستحقات هيئة التأمين والمعاشات حوالي 311 مليون دولار يعود معظمها إلى الفترات السابقة، حيث لم يكن يتم تسديدها بانتظام.

جدول 9/6: تطور الدين العام خلال الفترة 2003-2006 (بالمليون دولار)

البيان	2003	2004	2005	الأرصدة في نهاية الربع الأول من 2006	الأرصدة في نهاية الربع الثاني من 2006
1. صافي الدين الداخلي	220	367	569	603	547
2. الدين الخارجي	1,332	1,339	1,249	1,270	1,277
3. إجمالي الدين العام (1+2)	**1,552**	**1,706**	**1,818**	**1,873**	**1,824**

المصدر: وزارة المالية / السلطة الوطنية الفلسطينية.

تطور الدين العام خلال الفترة 2003-2006 (بالمليون دولار)

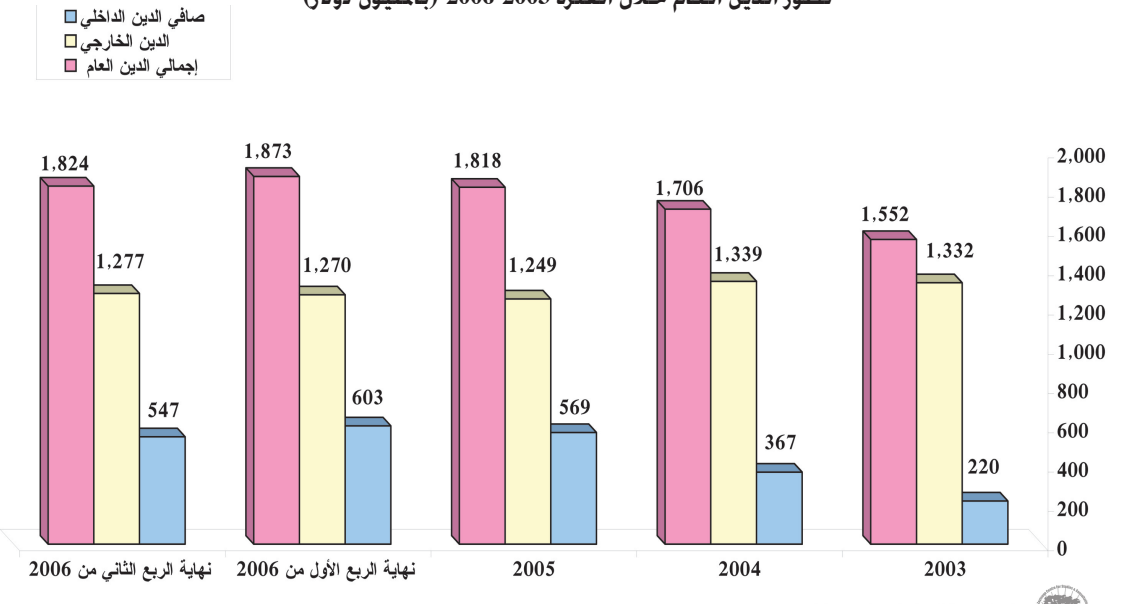

خامساً: التطورات المصرفية (القطاع المصرفي الفلسطيني)

على الرغم من الظروف الصعبة والحصار المالي والاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن وضع الجهاز المصرفي هناك يتميز بكونه سليم ومستقر. فقد حافظت موجودات المصارف على قيمتها ولم تتراجع عنها، فقد بلغت نحو 5,570 مليون دولار في نهاية أيلول / سبتمبر 2006. ويُعد بقاء الموجودات على المستوى نفسه دون أي انخفاض مؤشراً إيجابياً في ظل الأوضاع الراهنة.

وقد بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة ما مجموعه 4,560 مليون دولار، منها 394 مليون دولار ودائع ما بين البنوك. كما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة حوالي 1,890 مليون دولار. وبقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 كما هو في عام 2005، حيث بلغ عددها 21 مصرفاً لها 146 فرعاً.

جدول 9/7: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال الفترة 2004-2006

السنة	عدد البنوك العاملة	عدد الفروع
2004	22	135
2005	21	141
2006	21	146

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

وكانت سلطة النقد الفلسطينية قد بدأت عملها في العام 1995 للإشراف على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية ولإدارة السياسة النقدية للسلطة الفلسطينية. ونظراً لعدم وجود عملة فلسطينية واستخدام ثلاث عملات لدول أخرى (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي) وعدم قدرتها على وضع وإدارة سياسة نقدية خاصة بالأراضي الفلسطينية، فقد تعطل هذا الجزء من مهام سلطة النقد؛ وبالتالي فقد انحصر عملها في الإشراف والرقابة على البنوك العاملة هناك، ولم تتمكن من عمل أي إجراء فيما يتعلق بوضع أو بإدارة السياسة النقدية. وقد حاولت سلطة النقد الفلسطينية، وفي حدود قدراتها، العمل على تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي، واتخذت التدابير الكفيلة بالارتقاء بكفاءة وفعالية أداء هذا الجهاز وفقاً للمعايير الرقابية والمحاسبية الدولية.

وقد واجهت البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في عام 2006 مأزقاً اقتصادياً وأمنياً بسبب ظروف الحصار، والتهديد المستمر بفرض عقوبات أمريكية ودولية على البنوك التي تتعامل مع

الحكومة الفلسطينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما أجبرها على الانصياع لهذه التهديدات وعدم التعامل مع الحكومة أو قبول حوالات واردة لها من الخارج.

جدول 9/8: الودائع والتسهيلات في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2001-2006 (بالمليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الودائع	3,398	3,430	3,624	3,957	4,331	4,166
التسهيلات	1,220	950	1,065	1,420	1,712	1,890

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويشير جدول 9/8 إلى تطور الودائع والتسهيلات في الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية. ويبين الجدول الزيادة في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي من 3,398 مليون دولار في العام 2001 إلى 4,166 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة زيادة قدرها 22.6%، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة.

أما التسهيلات المصرفية فقد بلغ الرصيد القائم منها في منتصف العام 2006 حوالي 1,890 مليون دولار بزيادة عن رصيدها في العام 2005 نسبتها 10% تقريباً، وفي حالة مقارنة الرصيد مع مثيله في عام 2001 فإن نسبة الزيادة تكون حوالي 55%.

وبتوزيع التسهيلات المصرفية الممنوحة حسب الجهة المقترضة، يتضح أن القطاع العام حصل على حوالي 27% من إجمالي التسهيلات، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 72% من إجمالي التسهيلات.

وبتقسيم التسهيلات المصرفية حسب نوع الائتمان الممنوح، يتضح أن القروض شكلت الجزء الأكبر من تلك التسهيلات وبنسبة 63% تقريباً؛ تلاها تسهيلات الجاري مدين التي شكلت ما نسبته 36%. وقد حظيت التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي بالجزء الأكبر من حجم التسهيلات وبنسبة 70% تقريباً من إجمالي التسهيلات، وحصل الشيكل الإسرائيلي على المرتبة الثانية بعد الدولار بحصة نسبتها 17% تقريباً، وحلَّ الدينار الأردني في المرتبة الثالثة وبنسبة قدرها 12% من إجمالي التسهيلات.

سادساً: الأسعار وغلاء المعيشة

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية لعام 2006، حيث سجّلت أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 3.76% خلال عام 2006 مقارنة بعام 2005، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1996=100) إلى 152.31 مقارنة

بـ 146.79 خلال العام السابق. وهذا الارتفاع يعتبر أكبر مما كان عليه في العام 2005 الذي شهد ارتفاعاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقداره 3.47% مقارنة مع العام 2004.

وأوضح جهاز الإحصاء أن السبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.6%، وأسعار النقل والاتصالات بنسبة 5.57%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 4.86%، وأسعار المشروبات والتبغ بنسبة 3.29%، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة 3.27%، وأسعار خدمات التعليم بنسبة 1.55%، وأسعار الرعاية الصحية بنسبة 1.51%، وأسعار الأثاث والسلع والخدمات المنزلية بنسبة 1.4%، ويلاحظ أن أسعار مجموعات المواد الغذائية والنقل والاتصالات وأسعار السلع والخدمات المتنوعة تعتبر السبب المباشر وراء هذا الارتفاع.

جدول 9/9: الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر من كل عام في الفترة 1997-2006

السنة	الأرقام القياسية
1997	108.97
1998	117.89
1999	120.81
2000	122.95
2001	125.12
2002	134.61
2003	138.7
2004	141.8
2005	149.52
2006	152.12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام في الفترة 1997-2006

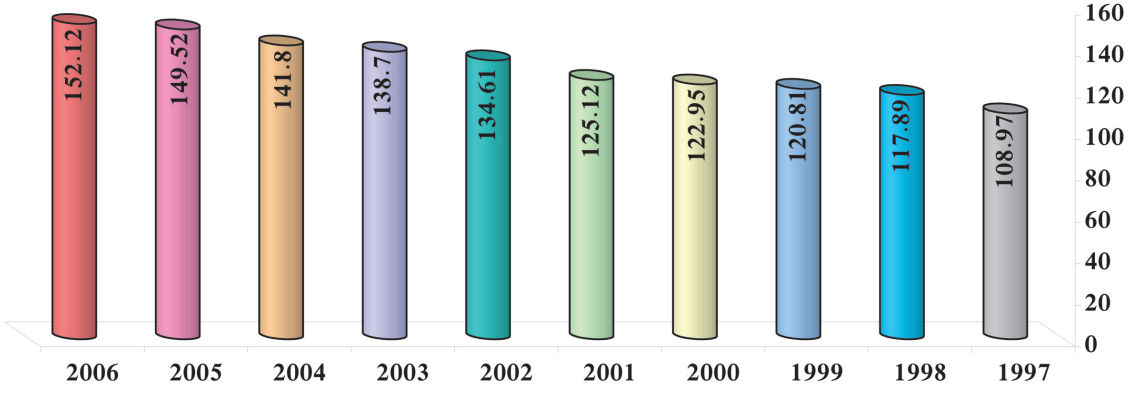

سابعاً: مستويات المعيشة

تشير البيانات الأولية إلى حدوث تدهور كبير في الأوضاع المعيشية والاقتصادية خلال العام 2006، فقد عانى الفلسطينيون من حصارٍ غير مسبوق من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب احتجاز أموال السلطة الفلسطينية لديها وإقفال المعابر وإعاقة حركة التجارة من وإلى الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الحصار الخارجي المتمثل أساساً في منع وصول أية أموال إلى الشعب الفلسطيني في الداخل، سواء أكانت مساعدات أم منح أم قروض، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية بإجبار البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الأراضي الفلسطينية على عدم تحويل أية أموال إلى الداخل الفلسطيني، تحت تهديدها بوقف كل تعاملاتها وأعمالها مع البنوك المركزية والبنوك التجارية في أمريكا وأوروبا وبقية دول العالم وبالتالي شل حركتها، مما أجبر هذه البنوك على عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الدول التي كان لديها نية لتقديم المساعدة بعدم القيام بذلك. وقد أدى ذلك إلى عجز الحكومة عن توفير رواتب موظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للجزء الأكبر من المواطنين الفلسطينيين. كما أن الحصار المفروض ساهم في هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية وإغلاق المصانع والمنشآت التجارية والصناعية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية. وقد تأثر بالتالي الاستثمار الأجنبي سلباً بالتطورات التي وقعت على الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006، حيث ازداد إحجامه عن العمل وإنشاء المشاريع والصناعات التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوظيف العمالة المتعطلة ورفع مستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني في الداخل.

لقد عملت الأسباب السابقة وغيرها على خفض مستويات المعيشة وازدياد نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية (حسب دخل الأسرة) خلال العام 2006 مقارنة مع العام 2005، حيث ارتفعت معدلات الفقر وازداد عدد العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وأظهرت البيانات ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من 50% في شهر آذار/ مارس من العام 2006 إلى 68% في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. كما أظهرت البيانات أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ازدادت سوءاً بدرجة أكبر من الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة أهالي قطاع غزة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 79%، منهم 51% يعيشون في فقر شديد، أما في الضفة الغربية فبلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر 61%، منهم 28% يعيشون في فقر شديد.

ثامناً: أزمة الرواتب

نتج عن الحصار المالي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 أن عجزت الحكومة الفلسطينية عن توفير رواتب العاملين في القطاع العام. وقد وصلت قيمة الرواتب والأجور وأشباه الرواتب إلى حوالي 120 مليون دولار شهرياً (حصة الرواتب منها قرابة 100 مليون دولار، والنفقات التي تعتبر بحكم الرواتب

قرابة 20 مليون دولار)، وقد شكلت الرواتب خلال العام 2006 ما نسبته 75% من إجمالي النفقات مقابل 60% في العام 2005، حيث بلغت قيمة الرواتب والأجور في العام 2006 ما مجموعه 1,181 مليون دولار مقابل 1,000 مليون دولار في العام 2005. وتعزى الزيادة في الرواتب والأجور إلى زيادة في أعداد الموظفين من حوالي 140,500 موظف بنهاية شهر حزيران/ يونيو 2005 إلى ما يزيد عن 160,000 موظف بنهاية شهر حزيران/ يونيو 2006، أي بزيادة نسبتها 14% تقريباً، تم توظيفهم في نهاية عهد الحكومة السابقة لحكومة حماس.

وقد قامت الحكومة الفلسطينية بدفع قيمة الرواتب المستحقة على دفعات حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. وبلغت الرواتب غير المسددة والمستحقة للعاملين في السلطة الفلسطينية قرابة 500 مليون دولار، جرى الاتفاق مع نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية على سدادها على أربع دفعات متتالية عند توفر التمويل اللازم.

وقد أفاد نحو نصف الأسر الفلسطينية (51.6%) بأنها تأثرت بهذه الأزمة بشكل مباشر أو غير مباشر (26.6% تأثرت بها بشكل مباشر و25% بشكل غير مباشر). وتفوق نسبة الأسر المتضررة من أزمة الرواتب في قطاع غزة (72.7%) مثيلتها في الضفة الغربية (40.6%). وتنسجم هذه النتائج مع الاختلاف بين المنطقتين في درجة اعتماد العاملين الفلسطينيين على التوظيف في القطاع العام.

جدول 9/10: أعداد موظفي السلطة الفلسطينية لفترات مختلفة 2005-2006

البيان	المدنيون	العسكريون	عسكريون تحت الاختبار	المجموع بدون العسكريين تحت الاختبار	المجموع متضمناً العسكريين تحت الاختبار
شهر 2005/1	75,766	57,067	5,469	132,833	138,302
شهر 2005/6	78,744	57,067	4,676	135,811	140,487
شهر 2005/12	79,705	57,067	13,966	136,772	150,738
شهر 2006/1	79,722	57,067	20,839	136,789	157,628
شهر 2006/2	80,786	57,067	20,584	137,853	158,437
شهر 2006/3	81,043	57,067	20,793	138,110	158,903
شهر 2006/4	81,007	57,611	20,712	138,618	159,330
شهر 2006/5	81,079	58,388	19,816	139,467	159,283

المصدر: وزارة المالية/ السلطة الوطنية الفلسطينية.

تاسعاً: سوق العمل

تشير بيانات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى حدوث ارتفاع في نسبة المشاركين في القوى العاملة بزيادة مقدارها 1% في الفترة ما بين الربعين الثاني والثالث 2006، حيث ارتفعت النسبة من 40.9% إلى 41.3%. كما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من 13.7% في الربع الثاني 2006 إلى 13.9% في الربع الثالث 2006، بزيادة مقدارها 1.5% (ما يعادل ثلاثة آلاف امرأة).

وتشير البيانات إلى أنه وفقاً للتعريف الموسع للبطالة، ارتفعت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواء أكانوا يبحثون عن عمل أم لا يبحثون عن عمل) من 28.6% في الربع الثاني 2006 إلى 30.3% في الربع الثالث 2006. كما أشارت البيانات إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية ارتفعت من 18% في الربع الثاني إلى 19.1% في الربع الثالث من العام 2006، وفي قطاع غزة ارتفعت النسبة من 34% في الربع الثاني إلى 36% في الربع الثالث. وتركزت أعلى نسبة للبطالة بين فئات الشباب، حيث سجّلت الفئة العمرية 20–24 سنة أعلى نسبة للبطالة، حيث وصلت إلى 38.7% (بواقع 32.3% في الضفة الغربية و53.7% في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية 15–19 سنة، حيث بلغت النسبة 32.6% (بواقع 28% في الضفة الغربية و49.2% في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية 25–29 سنة، حيث بلغت النسبة 25.9% (بواقع 20.5% في الضفة الغربية و37.1% في قطاع غزة).

وأشارت البيانات إلى ارتفاع في عدد العاملين ما بين الربعين الثاني والثالث في العام 2006، حيث ارتفع العدد بمقدار ألفي عامل، ليصبح العدد 664 ألف عامل في الربع الثالث. وكان عدد العاملين قد ارتفع في الضفة الغربية بمقدار ثمانية آلاف عامل، مقابل انخفاض العدد في قطاع غزة بمقدار ستة آلاف عامل، ليصبح العدد في الضفة الغربية 497 ألف عامل وفي قطاع غزة 167 ألف عامل، فيما انخفض عدد العاملات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية من 116 ألف إلى 110 آلاف عاملة. وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن القطاع العام يشغل 22.6% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية (بواقع 44% في قطاع غزة و15.4% في الضفة الغربية).

وحول الأجور، أظهرت البيانات ارتفاع القيمة الاسمية بشكل طفيف لمعدل الأجر اليومي الصافي للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثاني والثالث خلال العام 2006، حيث ارتفعت من حوالي 17 دولار إلى 17.5 دولار، في حين انخفضت في قطاع غزة خلال الفترة نفسها من 15.6 دولار إلى 15.4 دولار.

عاشراً: السوق المالي

أثّرت التطورات السياسية التي حدثت في الأراضي الفلسطينية سلباً على أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام 2006، فمن 1,128 نقطة في افتتاح جلسة التداول الأولى في 2006/1/2، تراجع المؤشر العام للسوق "القدس"، ليصل إلى 1,073 نقطة في نهاية تعاملات جلسة 2006/1/24، وفي جلسة التداول الأخيرة

في البورصة قبل الانتخابات التشريعية.

هذا النزيف دفع هيئة سوق رأس المال، وسوق فلسطين للأوراق المالية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي كان أبرزها خفض التذبذب السعري من 5% إلى 3% اعتباراً من جلسة التداول في 2006/3/21، لكنها أعيدت كما كانت في السابق اعتباراً من جلسة التداول في 2006/8/14 بعد أن أظهر مؤشر القدس استقراراً نسبياً.

ومع ظهور النتائج الأولية للانتخابات بفوز "حماس" صباح 2006/1/26، حيث عقدت أول جلسة تداول في البورصة الفلسطينية بعد الانتخابات، خسر مؤشر القدس أكثر من 51 نقطة في يوم واحد، وتوالت خسائره في الأيام التالية بالحد الأقصى المسموح به في جلسة واحدة، وباتت التطورات السياسية هي المتحكم الأول في حركته صعوداً أو هبوطاً طوال العام، دون التفات للإفصاحات الدورية للشركات المدرجة، التي أظهرت أن معظمها استمر في تحقيق أرباح، ولو بقدر أقل من الفترات المقابلة في العام 2005.

وبموازاة التطورات السياسية، مرت البورصة الفلسطينية بمحطات مهمة عدة في العام 2006، شكلت مفاصل تاريخية في حركة مؤشر القدس، وكانت بمجملها تدفعه إلى الهبوط. فقد استمر المؤشر في الانخفاض بشكل متسارع ليصل إلى 495 نقطة في 16 تموز/ يوليو، بعد أربعة أيام من بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان. وعلى أثر توقف الحرب الإسرائيلية على لبنان وظهور بوادر انفراج في الساحة الفلسطينية، عاد إلى الارتفاع ليتخطى حاجز الـ600 نقطة صعوداً. وكانت حصيلة خسارة مؤشر القدس خلال عام 2006 ما مقداره 523 نقطة وبنسبة انخفاض بلغت 46% مقابل نسبة نمو قدرها 306% في عام 2005.

وعلى صعيد حجم التداول الكلي، تراجع معدل الأسهم المتداولة بنسبة 39% ليصل إلى 0.92 مليون سهم يومياً في العام 2006، مقارنة بـ 1.5 مليون سهم يومياً في العام 2005، كما تراجع معدل قيمة التداول بنسبة 48% إلى 4.41 مليون دولار يومياً في العام 2006، مقارنة بـ 8.5 مليون دولار يومياً في العام 2005.

وبالإجمال، فقد تراجع عدد الأسهم المتداولة من 370 مليون سهم في العام 2005 إلى 223 مليون سهم في العام 2006، كما تراجعت قيمة التداولات إلى حوالي مليار دولار مقارنة بمليارى دولار في العام 2005.

وعلى صعيد القطاعات، استأثر قطاع الخدمات بحوالي 455 مليون دولار، تشكل نسبة 43% من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة. واحتل قطاع الاستثمار المرتبة الثانية من حيث حجم التداول، إذ وصل إلى ما مقداره 417 مليون دولار، أي ما نسبته 39% من الإجمالي. كما احتل قطاع البنوك المرتبة الثالثة بقيمة تداول وصلت إلى حوالي 121 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 11% من إجمالي

قيمة التداول في البورصة. وكان نصيب قطاع الصناعة من حجم التداول 55 مليون دولار وبنسبة قدرها 5% من حجم التداول الكلي. وحصل قطاع التأمين على 2% من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة وبما مقداره 20 مليون دولار.

أحد عشر: التجارة الخارجية

يستحوذ قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني على أهمية كبيرة، فالتجارة الخارجية بمكوناتها من الصادرات والواردات تؤثر تأثيراً مباشراً على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى ميزان المدفوعات ومستويات الأسعار ومستويات التوظيف، وتعمل على توفير احتياجات ومستلزمات السوق المحلية من بضائع جاهزة ومواد خام وتصريف المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ارتبط قطاع التجارة الخارجية بالأوضاع والتطورات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والأمن في "إسرائيل". فقد تحول الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى اقتصاد تابع، وأصبحت السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية. فالإجراءات الإسرائيلية تؤثر على طبيعة وقيمة التجارة الخارجية بين الأراضي الفلسطينية ودول العالم الأخرى.

ويعاني الميزان التجاري بشكل كبير من الخلل الهيكلي في تركيبة قطاع التجارة الخارجية، والمتعلق بعدم قدرة الصادرات الفلسطينية على تغطية الواردات، حيث تمثّل الصادرات في العادة أقل من 20% من قيمة الواردات. وقد استحوذت التجارة مع "إسرائيل" على حوالي 80% من حجم التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية. وهذا يعكس حجم وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلية حوالي 92% من مجموع الصادرات الفلسطينية، وهي في معظمها موجهة لخدمة الصناعة الإسرائيلية. كما شكلت الواردات الفلسطينية من السوق الإسرائيلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع مجمل الواردات الفلسطينية، وهي تشكل حوالي 10% من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى العالم الخارجي.

وقد كان للحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 أثراً كبيراً على حركة التجارة الخارجية والبينية، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة الخارجية، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة.

والجدول التالي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم للعام 2005.

جدول 9/11: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية* وقطاع غزة 1995-2005 (بالألف دولار)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394,177	1,658,191	–1,264,014	2,052,368
1996	339,467	2,016,056	–1,676,589	2,355,523
1997	382,423	2,238,561	–1,856,138	2,620,984
1998	394,846	2,375,102	–1,980,256	2,769,948
1999	372,148	3,007,227	–2,635,079	3,379,375
2000	400,857	2,382,807	–1,981,950	2,783,664
2001	290,349	2,033,647	–1,743,298	2,323,996
2002	240,867	1,515,608	–1,274,741	1,756,475
2003	279,680	1,800,268	–1,520,588	2,079,948
2004	312,688	2,373,248	–2,060,560	2,685,936
2005	300,736	2,440,861	–2,140,125	2,741,597

*باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.

بيانات أولية / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995-2005 (بالألف دولار)

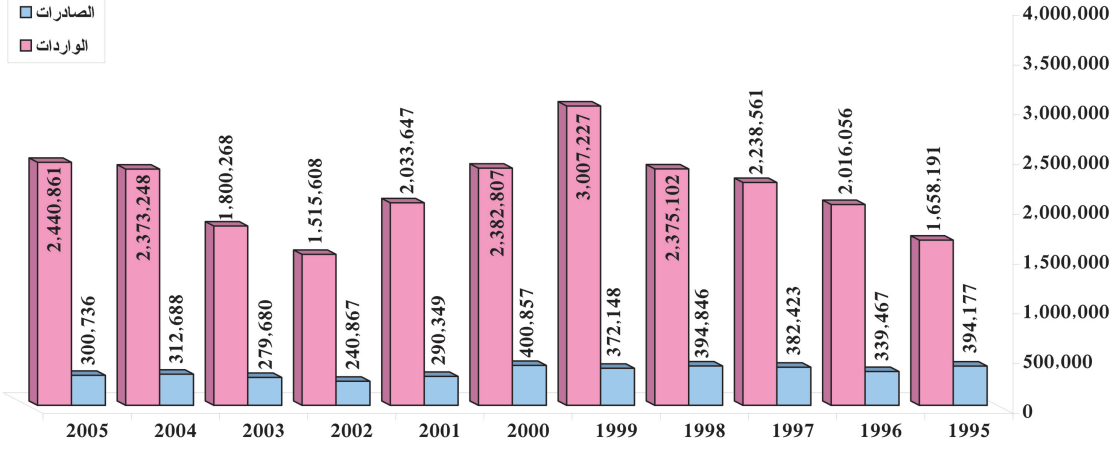

ويظهر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد اتبع في إحصائيات سنة 2006 منهجية مختلفة في احتساب الصادرات والواردات، فأعطى أرقاماً لا يمكن مقارنتها بالسنوات السابقة بسبب اختلاف المعايير وطرق عمل التقديرات. ولذلك فقد جاءت أرقامه الأولية لسنة 2006 مقاربة للأرقام التي يذكرها صندوق البنك الدولي، والتي تختلف بشكل كبير عن الأرقام التي كانت تذكرها المصادر الفلسطينية في السنوات السابقة. ولا بد من الاعتراف بمدى الصعوبات التي تواجهها الجهات الإحصائية الفلسطينية، بسبب وجودها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب عدم قدرة السلطة ومؤسساتها على التحكُّم الكامل بالحدود والمعابر، وما يدخل إليها وما يخرج منها. وعلى أي حال، فإن الأرقام الأولية لجهاز الإحصاء الفلسطيني لسنة 2006، تشير إلى أن قيمة الصادرات قد بلغت 581 مليون دولار أما الواردات فبلغت 3,631 مليون دولار. أما أرقام صندوق النقد الدولي للسنة نفسها فتشير إلى أن الصادرات قد بلغت 534 مليون دولار، وأن الواردات قد بلغت 3,479 مليون دولار. ولأن الصندوق قد اتبع المنهجية نفسها في السنوات السابقة، فإننا نضع هنا جدوله للفترة 1999–2006 على سبيل المقارنة.

جدول 9/12: إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية* وقطاع غزة وفق أرقام صندوق النقد الدولي 1999-2006 (بالمليون دولار)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	892	867	560	465	465	535	588	534
الواردات	3,805	3,404	2,704	2,536	2,844	3,279	3,597	3,479

*باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة وفق أرقام صندوق النقد الدولي 1999-2006 (بالمليون دولار)

اثنا عشر: إمكانيات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

يتفق معظم المهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني على صعوبة قيام تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة في الأراضي الفلسطينية في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، ولكن هذا لا يعني عدم العمل على إيجاد استراتيجية اقتصادية، ناهيك عن الاستراتيجية السياسية وغيرها من الاستراتيجيات الهادفة إلى مقاومة الاحتلال والصمود داخل الوطن.

ويمكننا القول بأن وجود خطط فاعلة للتنمية الاقتصادية يعني رفعَ مستوى المعيشة للمواطنين الفلسطينيين، عن طريق إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تعزيز وزيادة عوامل الصمود والثبات وزيادة القدرة على المقاومة. فقد ثبت أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية تعتمد أساساً على سلامة الرؤية التنموية، وصلاح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها. وسلامة الرؤية التنموية في الأراضي الفلسطينية تستند إلى الفهم والتحليل العلمي الصحيح للبنية التنموية ومواطن القوة والضعف فيها. وفي الحالة الفلسطينية، فإنه من الصعب الوصول إلى رؤية تنموية دون الأخذ في الحسبان الواقع السياسي والأمني الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة للممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تعمل وبشكل مبرمج على تدمير إمكانيات التنمية الفلسطينية، فاتباع سياسة الحصار المطول وفصل المناطق الفلسطينية بالجدار وغيره، أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر وزيادة البطالة وتراجع مستويات الدخل الحقيقية.

كان من المؤمل بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينية على إثر ذلك، العمل على إيجاد خطط اقتصادية وتنموية تضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة. ولكن الواقع كان مخالفاً لذلك، فقد اتسمت الرؤية التنموية في الأراضي الفلسطينية بعد العام 1994 بالتخبط والعشوائية وفقدان الرؤية، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، سواء فيما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية.

ويجب عند وضع رؤية تنموية مستدامة للأراضي الفلسطينية الارتكاز على نقاط القوة، والتي تتمثّل بوجود خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية، التي تتميز بارتفاع في مهارتها وفي مستوى تعليمها، يؤهلها للانخراط في الصناعات الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، أي أن هناك قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني، يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذه الرؤية التنموية. هذا بالإضافة إلى ما يتمتع به المجتمع المدني الفلسطيني من حيوية ونشاط، خصوصاً على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع.

كما أن وجود ما يزيد عن خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات لديهم خبرات ورؤوس أموال، يمكن استغلالها في دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية، يعتبر أحد نقاط القوة التي يمكن أن ترتكز عليها الرؤية التنموية الفلسطينية، إذا ما تم اجتذاب وتوظيف إمكانيات رأس المال المادي والبشري لفلسطينيي الشتات في مشاريع التنمية الفلسطينية.

وقد أدى غياب وجود دولة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي لهما في العام 1967، إلى بروز القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية للعمل كقاطرة رئيسية للتنمية، وذلك على الرغم من كل المعيقات التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتعطيل نهوض القطاع الخاص الفلسطيني، وقيامه بالاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية، التي ساهمت في تنمية اقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي يجب أن تأخذها الرؤية التنموية بعين الاعتبار، فتتركز في ضعف القطاع الحكومي المتمرس والقادر على تقديم الخدمات الحكومية بمستوى لائق من الكفاءة والفاعلية. حيث لم تهتم السلطة الفلسطينية ببناء مؤسساتها بشكل سليم وعلى أسس علمية نزيهة، مما أدى إلى الابتعاد عن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية. كما أن استمرار سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني يعتبر من أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، فقد استمرت "إسرائيل"، وحتى بعد نشوء السلطة الفلسطينية، في تعطيل كافة المشاريع الهامة، ومنعت إنشاء المشروعات الاستراتيجية، كالميناء والمطارات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وحفر آبار المياه، وإنشاء وتأهيل الطرق السريعة داخل الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى سياسات الإغلاق والحصار والسيطرة على المعابر بهدف إحباط وشل حركة تنقل المواطنين والبضائع، بهدف قطع الاقتصاد الفلسطيني عن العالم وإضعاف النشاط الاقتصادي وتعطيل أي خطط للتنمية. ويتبع ذلك ما سببته سياسات الاحتلال الإسرائيلي من تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، كان من أبرزها إضعاف البنية التحتية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني وفعالياته في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

ومن نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعدّان من المناطق الفقيرة بمواردهما الطبيعية، من حيث الاتساع الجغرافي ونقص مصادر المياه وعدم وجود ثروات طبيعية أو معدنية يمكن استغلالها والاستفادة منها في عملية التنمية.

ويجب أن تهدف الرؤية التنموية الفلسطينية المطلوب الوصول إليها، إلى إيجاد اقتصاد متقدم، يشكل فيه رأس المال البشري ثروته الرئيسية ومحرك نموه، وإلى بناء اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالانتاجية والجودة لإنتاج منتجات تعتمد على العمل الماهر وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وإلى بناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة، اقتصاداً يكون مندمجاً مع العمق العربي، ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والدولية.

ثلاثة عشر: فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي

اتخذت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية أشكالاً عديدة تتشابه في بعضها مع تلك التي شهدتها البلدان المستعمرة سابقاً، وتتميز في بعضها الآخر بخصوصية محددة. فمن جهة، قامت السياسة الإسرائيلية سابقاً على استغلال اليد العاملة الفلسطينية (مثل الاستعمار التقليدي)، كما فرضت الثنائية على المناطق المحتلة على صعيد التبادل التجاري، وذلك في ضوء ما تشكله هذه المناطق من سوق طبيعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، تقوم "إسرائيل" بالسيطرة على الأرض والمياه (خصوصية السيطرة)، عبر مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات واستغلال المياه وفرض القيود على المزارعين والمواطنين الفلسطينيين في استخدامهم للمياه.

وتهدف سياسة السيطرة الإسرائيلية (الاحتلال الاقتصادي)، القائمة على دمج وتدمير اقتصاديات الأراضي الفلسطينية، إلى إزالة الواقع الفلسطيني. ويتطلب مثل هذا الوضع مواجهة السياسة الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي، بوضع استراتيجية اقتصادية قادرة على الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني وعن الوجود والهوية الفلسطينية.

وكان من المفترض بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي تلا ذلك، أن يسير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خطوات نحو الانفكاك من التبعية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك، فقد أبقى الاتفاق السيطرة لسلطات الاحتلال على استخدامات نحو 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية و40% من قطاع غزة، وسيطرة على معظم مصادر المياه، كما أبقى سلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية والخارجية. وسمح بروتوكول باريس الاقتصادي لـ"إسرائيل" بالاستمرار في الاستئثار بمقومات الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه، وتقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانيات النمو الاقتصادي للشعب الفلسطيني في الداخل.

وزاد في الطين بلَّة، إخفاق السلطة الفلسطينية في الإفادة من الفرص المحدودة المتاحة، وعدم امتلاكها لرؤية وخطة وبرنامج للعبور الآمن لمرحلة جديدة، تؤسس لاقتصاد فلسطيني مستقل نسبياً عن الاقتصاد الإسرائيلي. فقد تقاعست عن لعب دور إيجابي فاعل ومستقل في دعم عملية الإعمار وإعادة البناء، ولم تقم بانتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية، وربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي.

ومع تسليمنا بصعوبة فك ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فإنَّ ذلك لا يلغي وجود فرص حقيقية للبدء في تحقيق هذا الهدف بشكل تدريجي ومبرمج. وقد تكون نقطة البداية هي تطوير قدرات المواطنين الفلسطينيين الذاتية وخصوصاً الاقتصادية منها، وتطوير رأس

المال البشري بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية، والبدء في إزالة التشوهات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا، وإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس مهنية، وتطوير البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبدء العمل على إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي والاستفادة من السوق الكبيرة المتاحة. كما أن على السلطة الفلسطينية العمل وبشكل سريع على تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام 1994، بحيث يتم تغيير البنود الواردة في ذلك البروتوكول التي تقيد عمل الاقتصاد الفلسطيني، باتجاه إنهاء تبعية وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإلحاقه بالاقتصاد العربي والإقليمي والدولي.

خاتمة

لا زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من مشاكل مُعقدة، تكمن أسبابها الجوهرية في الاحتلال الإسرائيلي البشع وسياساته وممارساته العدوانية، التي جعلت من الضفة والقطاع سجنين كبيرين؛ والتي تستطيع بسهولة إفشال أية خطط تنموية أو إصلاحات اقتصادية، كما تستطيع تدمير المشاريع والبنى التحتية؛ فضلاً عن سيطرتها على المنافذ والمعابر البرية والبحرية والجوية.

وفي سنة 2006 استغل الاحتلال الإسرائيلي كافة إمكاناته، لتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، سعياً لكسر إرادته، ومعاقبة له على خياره الديموقراطي. ولذلك، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عن السنة السابقة بنحو 6.6%، وتراجعت عملية تحصيل الإيرادات الحكومية بنحو 72%، وتراجعت النفقات التشغيلية والرأسمالية بنسبة 37.5%، كما تراجعت النفقات التطويرية بنسبة 75.5%، ولم تتمكن الحكومة إلا من دفع نصف رواتب الموظفين تقريباً.

إنه لا يمكن المراهنة على تحسين الاقتصاد الفلسطيني ما دام تحت هيمنة مُعادية؛ غير أن هذا لا يعطي العذر للتقصير في محاربة أشكال الفساد المالي، التي ظهرت في السنوات الماضية؛ ولا يعطي العذر للتقصير في الاستفادة من الإمكانات البشرية المتميزة، التي يزخر بها الشعب الفلسطيني. كما يجب أن يدفع ذلك إلى انشغال الفلسطينيين في كيفية بناء اقتصاد مقاوم، يستطيع العمل بأفضل الأشكال المتاحة في أجواء الاحتلال.

سوف تستمر معركة كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتطويعه، من خلال محاربة الإسرائيليين له في لقمة عيشه، وسوف يستمر صراع الإرادات ما دام الاحتلال قائماً. وبالتالي تقع على القيادة الفلسطينية مسؤولية كبرى في حسن توظيف الإمكانات والموارد المتاحة، والاستفادة القصوى من التبرعات والدعم الخارجي، وذلك دعماً لصمود الشعب الفلسطيني، وكسراً للحصار، وتحقيقاً للتحرير.

مراجع الفصل التاسع

1. مجلة **المراقب الاقتصادي**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 6، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

2. مجلة **المراقب الاقتصادي**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 4، كانون الثاني/ يناير 2006.

3. النشرة الشهرية للشرق الأدنى للاستشارات، "الانطباعات الفلسطينية حول الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية،" شباط/ فبراير 2007.

4. حمدي الخواجا وكامل المنسي، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين**. غزة: مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2001.

5. عبد الفتاح نصر الله، **التجارة الخارجية الفلسطينية: تحليل ورؤية نقدية**، حزيران/ يونيو 2003.

6. وزارة المالية الفلسطينية، التقارير الشهرية لعام 2006:

   - تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من كانون الثاني/ يناير حتى كانون الأول/ ديسمبر 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي).
   - تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من تشرين الأول/ أكتوبر حتى كانون الأول/ ديسمبر 2006، تم نشره 2007/2/21 (أولي).
   - تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من نيسان/ أبريل حتى حزيران/ يونيو 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي – نسخة معدلة).
   - تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من كانون الثاني/ يناير حتى آذار/ مارس 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي – نسخة معدلة).

7. محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

8. أنطوان منصور، **اقتصاد الصمود**، ترجمة حنا الغاوي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1948.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2005**، 2007/1/10.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **جدول غلاء المعيشة الفلسطيني: مؤشر غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية**، 14/11/2006.

11. Palestine National Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics, Press Release, Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts (Fourth Quarter 2006), 25/2/2007.

12. فضل النقيب، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

13. سمير عبد الله وآنا أجلند، **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005.

14. ورشة عمل: الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى، تنظيم: الهيئة العامة للاستعلامات، 19/11/2003، نقلاً عن: موقع رؤية، السلطة الفلسطينية، 26/5/2005، ونشره موقع مفتاح، انظر:

http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3109&CategoryId=3

15. تطوير القطاع الخاص الفلسطيني مرتبط بحل المشكلات السياسية والاقتصادية، في الشبيبة، مال وأعمال، 12/3/2006.

16. وسام عفيفة، الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة بعد الانسحاب: الواقع والأحلام، في **مجلة العصر**، 12/8/2006، انظر:

www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&content ID=6941

17. سلام فياض، "نحن تحت الحصار منذ حوالي 6 أعوام وحماس لم تأت لتخرب الطبخة،" ندوة بطولكرم، في **القدس**، 31/1/2007.

18. ورشة عمل: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ومستوطنات في شمال الضفة الغربية، تنظيم: السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1/10/2005.

19. أرشيف معلومات حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

20. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، موقف حساب تبرعات دعم صمود الشعب الفلسطيني وحساب دعم موازنة السلطة الفلسطينية.

21. جبريل محمد، "الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني،" في موقع الإسلام اليوم، 2006/10/2، انظر:

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=98&catid=99&artid=7989

22. عامر راشد، "الأوضاع الاقتصادية الصعبة الخاصرة الرخوة لحكومة حماس،" في موقع مفتاح، 2006/6/26، انظر:

http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=5446&CategoryId=2

23. World Bank, The Impending Palestinian Fiscal Crisis: Potential Remedies, 7/5/2007.

24. نبيل السهلي، "التحديات التي ستواجه الحكومة الفلسطينية القادمة،" في شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2006/2/15.

25. ورشة عمل: الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006–2008، تنظيم: مركز دراسات الشرق الأوسط، في شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين).

26. الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط الفلسطينية: http://www.mopic.gov.ps/

27. الموقع الإلكتروني لمعهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية:

http://www.ndparking.com/palecon.org

28. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: http://www.pma–palestine.org/

29. الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps

30. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية: http://www.mof.gov.ps/

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-0-0993-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

توزيع
الدار العربية للعلوم - ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb
ص.ب.: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
تلفون: 8/ 785 107 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا بتوفرة على شبكة الإنترنت
نيل و فرات .كوم
www.neelwafurat.com